الأنباء
الخميس 4 ابريل 2013

أحال مجلس الامة في جلسته العادية التكميلية أمس الى الحكومة قانونا في شأن انشاء صندوق دعم الأسرة (معالجة قروض المواطنين) بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولته الثانية. وجاءت نتيجة التصويت على القانون بموافقة 50 عضوا من اصل الحضور وعددهم 57 عضوا فيما رفضه 4 اعضاء وامتنع 3 عن التصويت.

كما أحال المجلس الى الحكومة المرسوم بقانون رقم (21 لسنة 2012) في شأن انشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وبتعديل بعض أحكام القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الامة بعد التصويت عليه.

وجاءت نتيجة التصويت على المرسوم بموافقة 40 عضوا من أصل الحضور وعددهم 51 عضوا ورفض ثلاثة اعضاء فيما امتنع ثمانية أعضاء عن التصويت. وأكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية شريدة المعوشرجي خلال الجلسة استعداد الحكومة لـ«النظر بأي تعديل يأتي في مصلحة العملية الانتخابية».

سامح عبدالحفيظ ـ رشيد الفعم ـ سلطان العبدان ـ خالد الشمري

بموافقة 50 نائباً من أصل 57 ورفض 4 نواب وامتناع 3 عن التصويت

مجلس الأمة يقر قانون صندوق دعم الأسرة ويحيله إلى الحكومة

رئيس مجلس الأمة علي الراشد مترئسا الجلسة وبجانبه نائبه الخرينج وأمين السر العوضي

الشيخ محمد العبدالله وخالد العدوة

هشام البغلي متحدثا

افتتح رئيس مجلس الأمة علي الراشد الجلسة التكميلية أمس الأربعاء الساعة 9 صباحا، وتلا الأمين العام أسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين بدون إذن أو إخطار.

● علي الراشد: جلستنا اليوم هي امتداد لجلسة الأمس وتوقفنا عند التصويت على المداولة الثانية لقانون هيئة القوى العاملة.

● هاني شمس (المقرر): الوزيرة ذكرى الرشيدي لديها بعض الملاحظات وتطلب أن تحضر اجتماعات اللجنة وتناقش القانون باستفاضة، ولذلك نطلب سحبه لمناقشته في اللجنة.

● ذكرى الرشيدي: أريد إعادته الى اللجنة لمناقشة بعض التعديلات للتوافق عليها.

● علي الراشد: هل يوافق المجلس على تأجيل التصويت على التقرير. (موافقة عامة).

البند التالي

● المداولة الثانية لمشروع القانون بشأن إسقاط فوائد القروض الاستهلاكية والمقسطة ـ قانون إنشاء صندوق دعم الأسرة.

● صالح عاشور: التقرير لم يصل الينا ووصل فقط التقرير الأولي ولم يرد إلينا رأي الحكومة.

● يوسف الزلزلة: التقرير وصل الى مكتبك في 1/4/2003 وأشرت عليه إذن التوزيع من قبل الامانة. هناك مجموعة من التعديلات هي انه تم إلغاء الاشارة الى صندوق المستثمرين 2008 و2010 وتم إلغاء المادتين 4 و7 وتم تعديل المادتين 1 و3.

قدمت الحكومة تعديلا على الصياغة وأيضا إضافة مادة أخرى ولم تغير في أصل القانون.

● وناقش رئيس اللجنة د.يوسف الزلزلة مواد القانون مادة مادة.

● أحمد لاري: التعديل الاول هو إلغاء مادة البنوك الاسلامية، وسألعن موقفي من التقرير في وقت لاحق، وكان من المفترض إدخال البنوك الاسلامية، كما ألغيت تسوية القروض، ومن سدد القرض وأخذ قرضا جديدا عن طريق الجدولة أيضا تم استبعاده.

● د.علي العمير: القانون لا يدع مجالا للشك بأنه بضاعة مزجاة، وأكد صحة تصويتنا بالرفض عليه، وهذا قانون جديد وما بقي فيه غير العنوان، فكل المواد تم تعديلها وراحت و4 مواد قص ولصق وترقيع، البنوك الاسلامية خرجت و«المعسرين» خرجت ومن جدولوا ديونهم خرجوا، فعلينا أن نكون حذرين من هذه المواد غير الدستورية، ومن استشهد بفتوى الشيخ ناظم المسباح، فها هي فتواه وعليه قراءتها مرة أخرى، فهو مخالف دستوريا وشرعيا، وأرجو أن نعتبر هذا القانون جديدا يأتينا لأول مرة، وكما أن البنوك الاسلامية نفسها اعترضت على هذا القانون وهم أصحاب الاختصاص، فهذه تشريعات على المال العام وأتمنى من الشمالي ألا يوافق على مثل هذا القانون، والجهاز الفني التابع لوزير المالية وهو البنك المركزي معترض على هذا القانون ولديه تحفظ عليه، أخشى أن نقر قانونا بطريقة سريعة لا تخدم إلا شريحة واحدة فقط.

العمير: قانون صندوق دعم الأسرة بضاعة مزجاة بعد خروج البنوك الإسلامية والمعسرين

● صالح عاشور: يجب أن ننظر الى المشكلة ونقدم حلولا جذرية، أما الحلول الترقيعية التي تنسى شرائح من المقترضين والتي ستضطرنا الى تقديم قانون آخر ونفتح الموضوع مرة أخرى في مجالس أخرى ولن ننتهي.

وسنقدم تعديلا على المادة الاولى، ونسأل: من اقترض من بنوك غير إسلامية وتحول الى بنوك إسلامية مثل برقان وبوبيان ومجموعة مديونياتهم تقدر بحدود 15 مليونا هذه الشريحة أين ستذهب في هذا القانون؟!

فقبل تحويل بنك الشرق الاوسط الى بنك إسلامي فكيف نسقط الفوائد بعد سداد أصل الدين، فسنقدم تعديلا على هذه النقطة لمعالجتها.

أصل موضوع القروض هي الشريحة التي ظُلمت وتم تحميلهم مبالغ مالية أكثر من المنصوص عليها وهم أكثر من 27 ألف مقترض وهم من دخلوا صندوق المعسرين لم يدخلوا صندوق الأسرة ولم يطبق عليهم وبالتالي سيدفعون كل أصل القرض وكل الفوائد غير القانونية، وبالتالي كيف نميز بينهم وكيف ننصفهم؟ وكيف نحقق العدالة والمساواة.

● يوسف الزلزلة: هذا المادة ينبغي أن أرد عليها.

● هاني شمس: ما بقي من موضوع القروض هي شريحة بسيطة، القانون به بخس لمجموعة المقترضين الذين قاموا بتسوية ديونهم وهم لم يستفيدوا من هذا الصندوق وكذلك البنوك الإسلامية استبعدت، وكان من المفترض معالجتهم من خلال صندوق الأسرة، وكذلك صندوق المعسرين ومن كان تحت مظلته لمن يستفيدوا من هذا الصندوق، وهم من أنشئ هذا القانون من أجلهم.

● خليل الصالح: في هذا القانون تم إغفال شريحة المعسرين، وقدمت اقتراح قانون رأى فيه العدالة ومحاسبة المخطئ وأرى في تعزيز لثقافة المساءلة الرشيدة، فهناك 85 ألف قرض للعلاج بالخارج، أين الرقابة الصارمة، يجب أن تكون التعديلات شاملة.

نواف الفزيع: بخصوص التعديلات فنحن 23 نائبا حضرنا اجتماع اللجنة المالية وأمانة رئيس أعضاء اللجنة أعطانا المجال لإبداء وجهات النظر.

● البنوك الإسلامية: هناك رأي شرعي أفاد بعدم جواز ادخال البنوك الإسلامية على القانون، أصل المشكلة يكمن في أن البنوك خرجت عن مبدأ «العقد شريعة المتقاعدين» والبنك المركزي صوب هذا الأمر على حساب الفوائد غير القانونية، والبنوك الإسلامية لم تخرج عن العقود المبرمة، فالفائدة هي هي وأصل القرض لم يتغير، نهدف في هذا القانون الى معالجة الفوائد غير القانونية، فلنذهب الى التعديلات ونصوت على القانون بدلا من أن نرجع الى المربع الأول، صندوق المعسرين يمثل عقودا مبرمة بين المقترضين، ولهم مراكز قانونية، هذه العقود حددت حجم المديونية ونصيب الدولة ونصيب الفرد منها.

● خالد الشليمي: هذه الأزمة لم تقف، فموضوع الربا محرم شرعا العالم يقوم على الربا وبالتالي نحن نعجب ممن لا يتكلم عن بتر هذه المشكلة غير القانونية، في أميركا واليابان أصبحت الفوائد الربوية صفرا ورجعوا الى الأصل، ونحن في الدولة الإسلامية الكويت اذا كان المجلس صادقا فيجب ان يبتر موضوع الربا من الكويت كليا، الخلل في الحكومة انها كل ما صارت مشكلة تدفع لأنها هي من تسببت في هذه المشكلة، وهنا من تسبب في ذلك هو ضعف رقابة البنك المركزي

أكد أن القطاع الخاص مهيأ للقيام بدور حيوي في الاقتصاد الكويتي

البوص: «فوائد القروض» باكورة مشاريع سترى النور قريباً

سعد البوص

هنأ النائب سعد البوص المواطنين المقترضين على طي صفحة أليمة استمرت لسنوات طوال تمثلت في فوائد القروض، مشيرا الى ان اقرار مجلس الأمة لقانون اسقاط فوائد القروض انجاز كبير ودليل على مدى اهتمام المجلس الحالي بالمواطنين.

وقال البوص في تصريح للصحافيين «أتوجه بالشكر وعظيم الامتنان لصاحب السمو الأمير على اهتمامه بضرورة معالجة هذا الملف وتوجيهاته لرئيس واعضاء الحكومة بالتوصل الى حل مناسب يرضي جميع الاطراف واغلاق هذا الملف»، مضيفا وكذلك الشكر موصول لرئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك الذي اعطى اهتماما بالغا ومتابعا لتفاصيل هذا الموضوع. واضاف البوص لقد شهدت جلسة الأمس مرونة ايجابية بين السلطتين انتهت الى اقرار القانون بما يكفل معالجة اسقاط فوائد القروض واحكام الرقابة الحكومية على كل من سيتجاوز هذا القانون.

وأكد البوص انه بموافقة مجلس الأمة على القانون نكون قد عالجنا الجزء الأكبر من مشكلة المقترضين، مبينا ان من لم يشمله هذا القانون من المواطنين المعسرين او المقترضين من البنوك الاسلامية فإننا كنواب ستكون لنا جولات اخرى الى ان نجد حلا مناسبا لمعالجة ملفاتهم بالمستقبل القريب.

ورأى البوص ان ما تم اليوم ما هو الا باكورة مشاريع مقبلة سترى النور قريبا.

من جانب آخر طالب البوص اعضاء المجلس بتحكيم العقل اثناء مناقشة الوضع الامني في جلسة اليوم الخميس، متمنيا الا تأخذ المناقشات ابعادا اخرى او جوانب شخصية وانه ومجموعة من النواب لن يسمحوا بأن تأخذ المناقشة غير الهدف المنعقد لأجله.

وقال: اعتقد ان وزير الداخلية سيقدم ما يبعث الطمأنينة في نفوس النواب والمواطنين، مستبعدا ان تتحول جلسة اليوم الى حلبة تصفية حسابات سياسية.

من جانب آخر، حذر النائب سعد البوص من تعثر وتجميد مشروع قانون المشروعات الصغيرة، متسائلا: أين الاراضي التي يمكن إقامة هذه المشروعات عليها؟، فهذه المشروعات تصطدم بحائط شح الاراضي المتاحة، وكل ما سيحدث هو إيداع ملياري دينار في البنوك فماذا بعد ذلك؟ وقال البوص في تصريح صحافي إن الشباب متعطش لهذه المشروعات وفرح جدا وينتظر تنفيذها، مؤكدا أن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح شاب مخلص لديه طموح وهو جاء من القطاع الخاص، ويعرف أهمية وجدية ونتائج أعمال القطاع الخاص، واتمنى أن يمنح الفرصة من الحكومة بشكل عام، وتقوم الحكومة بدعمه، ومن جانبنا في مجلس الأمة قدمنا له كل الدعم والدور على الحكومة، خصوصا أن الوزير الصالح لديه طموح. وأكد البوص أن القطاع الخاص مهيأ جدا وجاهز للقيام بدور حيوي في الاقتصاد الكويتي والكرة الآن في ملعب الحكومة، فرجال الأعمال الكويتيين من أفضل وأنشط رجال الأعمال في المنطقة، ولديهم من الخبرة والدراية ما يؤهلهم لهذا العمل، وبدء الحكومة بالشروع في انشاء ميناء مبارك الكبير وجسر جابر النواة لبداية المشاريع الكبرى التي يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص الكويتي.

القانون يحقق العدالة لأكثر من 6 آلاف مواطن

الكندري يبارك للعاملين في عقود القطاع النفطي وأشاد بقرار ذكرى حل مجلس إدارة «الصباحية»

بارك النائب فيصل الكندري للعاملين في عقود القطاع النفطي تطبيق القانون 1969/28 الذي يحقق العدالة لأكثر من 6 آلاف مواطن يعملون في القطاع الحيوي والذي سيحصلون من خلاله على المزايا التي يحصل عليها موظفو القطاع النفطي.

وتمنى الكندري ان يكون قد أوفى بوعوده لهذه الشريحة بعد ان تعهد لهم من خلال لقاءات سابقة جمعته بهم بأن يسعى الى تطبيق القانون بكل ما أوتي من قوة، مؤكدا ان إقرار هذا القانون أعاد الأمور الى نصابها وحقق العدالة بعد ان أهدرت لسنوات نتيجة عدم تطبيقه.

وأثنى الكندري على التعامل الجاد والراقي من جانب وزير النفط هاني حسين الذي أثبت حرصه على العدالة وإنصاف هذه الشريحة من خلال دفعه باتجاه تطبيق القانون.

من جانب آخر، أشاد الكندري بالقرار الشجاع الذي أصدرته وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي بحل مجلس إدارة جمعية الصباحية التعاونية، مشيرا الى ان الوزيرة تفاعلت بشكل سريع مع ما عرضه عليها من مخالفات جسيمة قامت بها الإدارة السابقة للجمعية.

وأكد الكندري ان الرشيدي بهذا القرار آتية للإصلاح والقضاء على كل بؤر الفساد التي أضرت بمصالح وأرزاق المواطنين، معتبرا ان قرار الحل جاء بمثابة البشارة لأهالي الصباحية بعد ان عانوا لسنوات من سوء إدارة جمعية الصباحية.

فيصل الكندري